

Distr.: General
18 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

25 شباط/فبراير – 22 آذار/مارس 2019

البندان 2 و 5 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الاجتماع السنوي الخامس والعشرون للمقررين/الممثلين
الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار
الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (جنيف، من 4 إلى 8
حزيران/يونيه 2018)، بما في ذلك معلومات محدثة عن
الإجراءات الخاصة*

تقرير الأمانة

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المستندات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-15973(A)



* 1 9 1 5 9 7 3 *

المحتويات

الصفحة

3		أولاً - مقدمة
3		ثانياً - الحقائق والأرقام
3		ألف - الولايات الجديدة
3		باء - المكلفون بالولايات
3		جيم - الزيارات القطرية
4		دال - البلاغات
4		هاء - الاتصال الإعلامي والتوعية العامة
5		واو - التقارير والدراسات المواضيعية
6		زاي - المساهمات في وضع المعايير وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
7		حاء - المنتدى والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى
8		طاء - العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية
9		ياء - أنشطة المتابعة
9		كاف - التعاون مع الإجراءات الخاصة
11		ثالثاً - اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة
12		رابعاً - أعمال التهريب والانتقام
12		خامساً - اجتماع الإجراءات الخاصة الخامس والعشرون
13		ألف - اللجنة التنسيقية
14		باء - القضايا المواضيعية وأساليب العمل
17		جيم - المشاورات مع الجهات المعنية

أولاً - مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن آلية الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكلفون بالولايات في عام 2018، ويقدم معلومات عن عمل اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، ويتناول بالتفصيل المسائل الرئيسية التي تُبحث والاستنتاجات التي استُخلصت خلال اجتماع الإجراءات الخاصة السنوي الخامس والعشرين.

ثانياً - الحقائق والأرقام

ألف - الولايات الجديدة

2- لم ينشئ مجلس حقوق الإنسان أي ولاية جديدة منذ حزيران/يونيه 2017. ويبلغ مجموع عدد الولايات حالياً 56 ولاية، منها 44 ولاية مواضيعية و 12 ولاية قطرية (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الخامس عشر).

باء - المكلفون بالولايات

3- تشمل آلية الإجراءات الخاصة حالياً 80 منصب مكلف بولاية. وعين مجلس حقوق الإنسان 15 مكلفاً جديداً بولاية في عام 2018. وتحسن التوازن بين الجنسين، ذلك أن 45 في المائة من المكلفين بالولايات الحاليين إناث و 55 في المائة ذكور.

4- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان 23,75 في المائة من المكلفين بالولايات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المجموعة الأفريقية، و 13,75 في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 10 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و 21,25 في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 31,25 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الثاني).

جيم - الزيارات القطرية

5- أجرى المكلفون بالولايات 84 زيارة ميدانية إلى 59 دولة وإقليماً (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الخامس). وفي عام 2018، وجهت دولة عضو واحدة دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة؛ وبذلك يكون مجموع الدول التي أفادت رسمياً بأنها ستقبل دائماً طلبات الزيارات القطرية 119 دولة عضواً ودولة واحدة مراقبة غير عضو (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصلان الثالث والرابع).

6- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كانت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، أي 169 دولة، قد تلقت زيارة واحدة على الأقل من مكلف بولاية. بيد أن 24 دولة عضواً لم يزرها بعد أي مكلف بولاية، منها 7 دول لم تتلق طلب زيارة بعد، و 14 دولة لم توافق على أي زيارة بعد، و 3 دول قبلت الزيارات لكن الزيارة لم تجر بعد (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل السادس⁽¹⁾).

(1) ترد معلومات عن حالة جميع الزيارات القطرية التي طلبها المكلفون بالولايات والزيارات المقبلة في الصفحتين الشبكتين التاليتين: http://spinternet.ohchr.org/_Layouts/SpecialProceduresInternet/ViewCountryVisits.aspx?Lang=en و http://spinternet.ohchr.org/_Layouts/SpecialProceduresInternet/Forthcomingcountryvisits.aspx.

7- وأجرى المكلفون بالولايات أيضاً زيارات أكاديمية وزيارات عمل عدة لأغراض منها جمع المعلومات لإثراء تقاريرهم ودراساتهم أو إسداء المشورة إلى الحكومات أو الجهات المعنية الأخرى.

دال - البلاغات

8- في عام 2018، أحال المكلفون بالولايات 655 بلاغاً، منها 531 بلاغاً أرسلت مشتركةً، إلى 121 دولة و75 جهة فاعلة من غير الدول. وكانت البلاغات متعلقة بـ 1 537 فرداً، منهم 269 أنثى. واستُلم 387 رداً في عام 2018، منها 368 رداً موضوعياً. ويشمل ذلك الردود على البلاغات التي أرسلت قبل عام 2018. واستُلم 300 رد، منها 281 رداً موضوعياً، على البلاغات التي أرسلت في عام 2018، أي بنسبة ردود قدرها 42,9 في المائة⁽²⁾. وورد بشأن بعض البلاغات أكثر من رد (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصلان التاسع والعاشر).

9- وصدرت ثلاثة تقارير بشأن البلاغات في عام 2018 (A/HRC/37/80 وA/HRC/38/54 وA/HRC/39/27). وعُزز إجراء تقديم البلاغات بتجديد قاعدة البيانات وإنشاء منصة إنترنت مخصصة لتلقي الرسائل الموجهة إلى المكلفين بالولايات. وتتاح البلاغات المرسله والردود الواردة في موقع شبكي مخصص للبلاغات. ويتيح الموقع الشبكي إمكانية الاطلاع على جميع البلاغات المرسله والردود الواردة منذ دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة عشرة. ويسمح الموقع الشبكي بالبحث عن البلاغات والردود المقترنة بها الواردة من الحكومات وجهات أخرى بحسب الولاية والبلد والمنطقة الجغرافية والفترة وتقارير البلاغات المقدمة إلى المجلس في دوراته المختلفة منذ عام 2011. وعقب قرار اتخذه المكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة في اجتماعهم السنوي لعام 2018، أصبحت جميع البلاغات تُنشر بعد 60 يوماً، وتُنشر الرسائل الأخرى (المتعلقة بتشريعات أو سياسات أو ممارسات سبق اعتمادها، أو لا تزال مشاريعها قيد الدرس، والتي يُقدَّر أنها لا تمثل لقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية) بعد 48 ساعة من خلال موقع البلاغات الشبكي. وتُعَمَّم أي ردود واردة من الحكومات أو جهات أخرى خلال فترة الـ 60 يوماً في نفس الوقت أيضاً.

10- وفي عام 2018، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى الدول 692 حالة اختفاء قسري جديدة، منها 193 حالة في إطار إجراءاته العاجل. واستطاع الفريق العامل استيضاح 503 حالات.

11- وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 90 رأياً في عام 2018 في إطار إجراءاته المعتاد المتعلقة بالبلاغات، فحافظ من ثم على الزيادة في عدد الآراء الصادرة منذ عام 2017. وكان ذلك أحد التدابير التي اتخذها الفريق العامل لمعالجة القضايا المتأخرة. وفي عام 2018، تلقى الفريق العامل معلومات تفيد بالإفراج عن 47 شخصاً ممن كانت حالاتهم موضوع الآراء المعتمدة سابقاً.

هـ - الاتصال الإعلامي والتوعية العامة

12- أصدر المكلفون بالولايات بصورة فردية أو جماعية 441 منتجاً إعلامياً، منها 323 نشرة صحفية، و78 إخطاراً إعلامياً، و40 بياناً إعلامياً، للتوعية بمجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حالات فردية، والتعبير عن قلقهم بشأنها.

(2) اعتباراً من 2018، لم تُعد نسبة الردود تشمل سوى الردود الموضوعية.

13- وأصدرت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة أو يَسْرَت إصدار خمس نشرات صحفية وبيانات عامة إضافية شددت فيها على أمور منها رسوخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووجاهته في ظرف يغلب عليه إغلاق الحدود وإغلاق المجال المدني، وذلك بمناسبة يوم حقوق الإنسان 2018 (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الثاني عشر). وفي 28 آب/أغسطس 2018، شاركت اللجنة أيضاً في حوار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان غير الرسمي مع مجلس حقوق الإنسان.

واو- التقارير والدراسات المواضيعية

14- في عام 2018، أصدر المكلفون بالولايات 181 تقريراً قُدم منها 131 تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، من بينها 59 تقريراً عن زيارات قطرية، و46 تقريراً إلى الجمعية العامة (للاطلاع على قائمة التقارير والمواضيع المعالجة، انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الحادي عشر). ولم يقدم ثلاثة من المكلفين بالولايات تقارير إلى الجمعية العامة لكنهم عقدوا جلسة تحاور معها.

15- وقدم عدد من المكلفين بالولايات تقاريرهم الأولى إلى مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة مبينين رؤيتهم ومجالات تدخلهم ذات الأولوية وأساليب عملهم أو الاتجاهات الرئيسية في مجال عملهم. وكان من بينهم الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والمقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجدام وأفراد أسرهم، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والخبير وضمانات عدم التكرار، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات.

16- وقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها في السنوات الثلاث الأولى من ولايته. وأعد الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تقريراً ختامياً عن الدراسات التي أجريت خلال سنوات ولايته الست. وركز الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات على إعادة التأكيد على المساواة ومنع حدوث حالات تراجع، وشمل ذلك استخلاص الدروس المستفادة وتقييم المحصلة بعد السنوات الست الأولى من الولاية.

17- وللمرة الأولى، قدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال تقريراً إلى الجمعية العامة.

18- وتناولت التقارير المواضيعية المنشورة في عام 2018 مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، مثل مساهمة الحقوق الثقافية في تعزيز عالمية حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي، ودور صندوق النقد الدولي وتأثير برامجه على الحماية الاجتماعية، ودور الدولة بوصفها فاعلاً اقتصادياً.

19- وركز عدد من المكلفين بالولايات على قضايا الهجرة، بما فيها ما يتعلق بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينشطون في الدفاع عن حقوق الأشخاص النازحين، والتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة، وحق النازحين في الصحة العقلية، وحالات الاختفاء في سياق الهجرة، والتمييز العنصري في سياق القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالمواطنة الجنسية والهجرة، وأشكال التعذيب المتصلة بالهجرة وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتعرف المبكر على ضحايا الاتجار بالبشر، ومؤشرات قابلية التعرض للاتجار بالبشر في

سياق تدفقات الهجرة المختلطة، ومسألة التمييز العنصري في سياق القوانين والسياسات والممارسات المرتبطة بالمواطنة والجنسية والهجرة. وركزت تقارير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين على العودة وإعادة الاندماج والوصول الفعلي إلى العدالة.

20- وركز آخرون من المكلفين بالولايات على الوقاية والإنذار المبكر والأزمات أثناء النزاعات وبعدها أو الأزمات الإنسانية والسلام والأمن، والكوارث والحق في الغذاء، ووصول الأشخاص المشردين قسراً إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، ومسألة انعدام الجنسية بوصفها قضية تخص الأقليات. وركزت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم على حق اللاجئين في التعليم، في حين قدم الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة معلومات عن تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وتطرق المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، إلى البعد الجنساني للاتجار بالبشر أثناء النزاعات وبعدها، ولا سيما فيما يخص خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ودرس المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد والأمن الوطني. وبحث المقررة الخاصة المعنية بمحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً مسألة الجهات المسلحة من غير الدول وحماية الحق في الحياة. وعالجت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب مسألة التحدي الذي تطرحه حالات الطوارئ في سياق مكافحة الإرهاب، وكذلك النظم القانونية، مع التركيز على قرارات مجلس الأمن والالتزامات الناشئة عن قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان. وقدمت أيضاً دراسة مشتركة عن العدالة الانتقالية ومنع الفظائع.

21- وكانت أهداف التنمية المستدامة أيضاً محور اهتمام في العديد من تقارير المكلفين بالولايات عن عدد من القضايا، من بينها: الروابط بين ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة وآثار التعرض للمواد السامة على حقوق الإنسان، والاستعراض العام لعمل الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وروابطه بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 16، وتنفيذ الأهداف 3-5 و7-8 و16-2 من أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الطفل، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحقوق الإنسان الواجبة للمصابين بالمهق، والحق في التنمية وعدم المساواة في ضوء الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

22- وعولجت أيضاً قضايا تتصل بالتكنولوجيات الجديدة في تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير التي تناول فيها موضوع الذكاء الاصطناعي والتشفير وإخفاء الهوية، وتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية عن البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، وتقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن الاستخدام المعاصر للتكنولوجيا الرقمية في نشر النازية الجديدة وما يتصل بها من تعصب، وتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه عن العنف ضد النساء والفتيات في شبكة الإنترنت.

زاي- المساهمات في وضع المعايير وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

23- ساهم المكلفون بالولايات الوارد ذكرهم أدناه، في جملة أمور، في توضيح قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتصلة بولايتهم. فقد قدم المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة مبادئ إطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة. وركز الخبر المستقل

المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على وضع مبادئ توجيهية لتقييم آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان.

24- ونظر المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في موضوع الإجراءات التنظيمية اللازمة لضبط محتوى الإنترنت.

25- واقترحت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً خطة للعمل الاستراتيجي والمشارك بمنااسبة الذكرى السنوية العشرين لوضع المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

26- وعرض فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إطاراً لإعلان بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً تاماً.

27- وركز المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان على الذكرى العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. أما المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فشدد، في سياق الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على ضرورة التأكيد مجدداً على حظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى تعزيز هذا الحظر.

حاء- المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى

28- في عام 2018، نظم المكلفون بالولايات أو حضروا أكثر من 90 منتدى ومشاورة واجتماع خبراء وحلقة عمل ومناسبة في جميع المناطق، بالتعاون و/أو المشاركة مع الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل التاسع عشر).

29- فقد عقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته الحادية عشرة في 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في جنيف، بتوجيه من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، مركزاً خاصة على مسألة انعدام الجنسية باعتبارها قضية تخص الأقليات. واجتذب المنتدى أكثر من 400 مشارك. وسُيُعرض تقرير المنتدى على المجلس في دورته الأربعين.

30- وعقد المنتدى السنوي السابع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في جنيف، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. واجتذب المنتدى أكثر من 2 500 مشارك وممكن من إجراء مناقشة حول الاتجاهات والتحديات والتقدم المحرز في الارتقاء بمستوى تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" في جميع أنحاء العالم، وشاركت في المناقشة الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الدولية. وركزت مناقشة موضوع "احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان - الاستفادة من التجارب الناجحة" ركز منتدى 2018 تركيزاً خاصاً على الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية، ألا وهي مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، ولا سيما الشرط الذي يقضي بأن تبذل الشركات العناية الواجبة بحقوق الإنسان للحيلولة دون تعرض السكان لأي تأثيرات ضارة. وسُيُعرض تقرير المنتدى على مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين.

طاء- العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية

31- سعى المكلفون بالولايات، طوال السنة، إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل ومع وكالاتها وبرامجها وصناديقها، ومع الآليات الإقليمية (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل العشرون)، بسبل منها التوعية بولاياتهم والاضطلاع بأنشطة مشتركة.

32- وتواصل التعاون بين الإجراءات الخاصة ومختلف الجهات المعنية، خاصة داخل الأمم المتحدة، من أجل أن تتبوأ حقوق الإنسان المكانة اللائقة بها داخل المنظومة، وتعزيز عمل الإجراءات الخاصة، لا سيما في سياق الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة. وتعاونت اللجنة التنسيقية على وجه الخصوص مع محورين شتى رفيعي المستوى في الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل، مشددة على قدرات الإجراءات الخاصة على الوقاية والإنذار المبكر. وشاركت اللجنة في مناقشات شتى بشأن هذه المسائل، بما في ذلك مع الوفود في جنيف ونيويورك. وعُززت قنوات الاتصال في ذلك السياق مع جهات شتى في منظومة الأمم المتحدة. واستمرت الإجراءات الخاصة في اتخاذ تدابير مبكرة بشأن حالات قطرية عدة، بوسائل منها البلاغات والتقارير المقدمة إلى الدول والبيانات والنشرات الصحفية. وتعدّ زيارات المكلفين بالولايات إلى البلدان التي تعيش حالات نزاع أو أزمات أو حالات ما بعد النزاع، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وكوت ديفوار وليبيا ومالي، أمثلة جيدة في هذا السياق. ودقّت الإجراءات الخاصة ناقوس الخطر إزاء التطورات المثيرة للقلق فيما يتعلق بقضايا مواضيعية مثل تغير المناخ والهجرة ومسألة التعذّر بمكافحة الإرهاب في الحد من حقوق الإنسان بدون مبرر.

33- ودُعّم التعاون مع الكيانات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وأجري تحاور غير رسمي بين المكلفين بالولايات وأعضاء في مجلس الأمن. ولأول مرة، أرسلت رئيسة اللجنة التنسيقية رسالة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن في آذار/مارس (S/2018/280، المرفق) من أجل موافاتهم بمعلومات عن عمل الإجراءات الخاصة في عام 2017 ارتئي أنها ذات صلة بعمل مجلس الأمن في قضايا قطرية ومواضيعية. وتوجه الرسالة الانتباه إلى التقرير السنوي للإجراءات الخاصة لعام 2017، مبرزاً دور هذه الإجراءات في مجال الوقاية والسلام والأمن، بما في ذلك في سياق إصلاحات الأمين العام الجارية. وشددت الرئيسة على أن الإجراءات الخاصة مهتمة بتحسين تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة ومجلس الأمن قصد الارتقاء بمستوى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها عنصراً من عناصر صون السلام والأمن الدوليين.

34- وفي كانون الأول/ديسمبر، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماع بصيغة "آريا" لمجلس الأمن بشأن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقات أثناء النزاعات المسلحة. وشارك بعض المكلفين بالولايات في الأنشطة المتصلة بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن "بناء السلام والحفاظ على السلام" المعقود في نيسان/أبريل. ونوقشت مسألة الطريقة التي يمكن بها للجنة بناء السلام معالجة موضوع حقوق الإنسان والعمل مع الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

35- وأسهمت الإجراءات الخاصة أيضاً في إدراج منظور حقوق الإنسان في عمليات شتى، مثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بطرق منها إصدار رسالة مفتوحة والمشاركة المباشرة، والمناقشات بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ ومكافحة الإرهاب. وبالتنسيق مع المكتب التنفيذي للأمين العام وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استمرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الترويج لنهج على نطاق المنظومة يرمي إلى تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار

هذا الجهد، أجرت استقصاء أولياً سيستخدم بوصفه أساساً لتصميم النهج العام لمسألة الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

36- واضطلعت الإجراءات الخاصة بتقييمات وقدمت توصيات ملموسة إلى الدول بشأن كيفية إدراج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق معالجة هذه المسألة في تقاريرها المواضيعية، وإصدار رسائل مفتوحة، والمشاركة في الاجتماعات، وإثارة موضوع أهداف التنمية أثناء الزيارات القطرية.

37- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وطّدت الإجراءات الخاصة أنشطتها المشتركة مع هذه الهيئات. ويحتوي الجدول الوارد في الفصل العشرين من الوثيقة A/HRC/40/38/Add.1 قائمة الهيئات والمنظمات الإقليمية التي تعاونت معها الإجراءات الخاصة. واتخذ هذا التعاون أشكالاً شتى، منها المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، وإصدار بيانات مشتركة، والمساهمة في أنشطة مشتركة مثل التقارير والحلقات الدراسية والزيارات.

38- وفي ضوء المناقشات التي جرت على هامش الدورة 167 للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي عقدت في بوغوتا في شباط/فبراير، وخلال الاجتماع السنوي 25 للإجراءات الخاصة، وُقعت خريطة طريق اتفقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2018. واستمر تنفيذ خريطة طريق أديس أبابا التي اتفقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ياء- أنشطة المتابعة

39- استمر الوجود الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الأخذ بتوصيات آلية الإجراءات الخاصة، لا سيما تلك الصادرة عقب زيارات قطرية. ويتضمن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان جميع توصيات آليات حقوق الإنسان الموجهة إلى البلدان، وهو مرتبط بأهداف التنمية المستدامة.

40- واستمر المكلفون بالولايات في إعطاء الأولوية لمسألة متابعة تقييماتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم وتنفيذها. وأصدروا بلاغات متابعة لحالات سبق أن أحيلت إلى الدول وجهات فاعلة من غير الدول، وملاحظات على تقارير البلاغات، ونشرت صحفية للمتابعة. وأجروا زيارات متابعة، وأرسلوا استبيانات، وقدموا تقارير بشأن متابعة تنفيذ التوصيات المُسداة بعد الزيارات القطرية، وعقدوا اجتماعات ومشاورات مع الخبراء. وتتعلق أنشطة المتابعة هذه بالعمل القطري والمواضيعي الذي يضطلعون به (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الثالث عشر).

41- وشدّدت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، خلال اجتماعاتها مع ممثلي الأمم المتحدة ودول شتى، على أهمية المتابعة. وأثير ذلك خاصة في سياق مناقشة إصلاح قطاع التنمية، ونظام المنسقين المقيمين الجدد، والدور الذي يمكن أن يؤديه هذا الأخير في التأكد من أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدعم تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة. وتعد توصيات الإجراءات الخاصة أيضاً أداة مفيدة للبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام.

كاف- التعاون مع الإجراءات الخاصة

42- تعد مسألة تعاون الدول وكيفية تقييمه من الأولويات المكرسة في عمل الإجراءات الخاصة. فقد خصصت اللجنة التنسيقية جزءاً من اجتماعاتها لهذه المسألة، مستكشفة خيارات المضي قدماً في

هذا المجال. وينطوي هذا التقرير على تحسن إضافي في هذا الصدد. فهو يتضمن معلومات إضافية عن حالة التعاون الذي تبديه الدول، بما في ذلك عدد الدعوات الدائمة، وعدد الزيارات في عام 2018، وعدد الزيارات في السنوات الخمس الماضية⁽³⁾، والدول التي لم تتلق أي زيارة بعد، وعدد البلاغات حسب البلد والردود الواردة (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصلان العاشر والخامس عشر).

43- ولوحظت تطورات إيجابية منها مثلاً إصدار دولة إضافية دعوة دائمة (بوتسوانا)، وقبول إحدى الدول زيارة للمرة الأولى (ليبيا)، وتوجيه دولتين لم تقبلا قط زيارات دعوة إلى مكلفين بولايات في عام 2019 (زمبابوي وليسوتو) (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل السابع). وتجري الإجراءات الخاصة كل سنة، في المتوسط، نحو 80 زيارة إلى دول مختلفة. وتبين التغطية الجغرافية لزيارات العام الماضي أيضاً أن المكلفين بالولايات زاروا جميع المناطق على قدم المساواة. وتلقت بعض الدول أكثر من زيارة في السنة، وتلقت 18 دولة خمس زيارات أو أكثر في السنوات الخمس المنصرمة (الأرجنتين، وأستراليا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباراغواي، وتونس، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسري لانكا، وشيلي، وكازاخستان، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية).

44- وفيما يتعلق بالولايات القطرية، أتاححت بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والصومال، وكمبوديا، ومالي، إمكانية زيارة أراضيها، لكن إسرائيل، وإريتريا، وبيلاروس، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار، لم تقبل ذلك. وحتى في هذه الحالات، كانت هناك بعض الاختلافات، إذ إن بعض الدول رفضت جميع أنواع التعاون، في حين أن أخرى تعاونت مع المكلفين بالولايات خارج نطاق الزيارات القطرية.

45- وإذا كانت بعض الدول بذلت جهوداً هائلة لتطوير التعاون البناء مع المكلفين بالولايات، فإن دولاً أخرى ما زالت ترفض الزيارات أو لا تقبل إلا عدداً قليلاً مختاراً منها. ولم تتلق 24 دولة حتى الآن أي زيارة رغم إرسال طلبات إلى 14 منها. ومما يثير القلق بوجه خاص تصريحات أدلت بها دول علناً مفادها أنها لن تتعاون مع بعض المكلفين بولايات ومحاولات ترمي إلى الاستعاضة عنهم. وإذا كان 66 بلداً لم تتلق أي زيارة من الإجراءات الخاصة في السنوات الخمس الفائتة، فإن بلدانا عدة لم تقبل أي زيارة من المكلفين بالولايات رغم وجود خمسة طلبات زيارة أو أكثر معلقة في الفترة نفسها.

46- وثمة أيضاً أشكال أخف من عدم التعاون. فبعض الدول، على سبيل المثال، لا تتعاون إلا مع عدد قليل مختار من الولايات أو تردّ على البلاغات لكنها لا تقبل الزيارات رغم أنها أصدرت دعوات دائمة. وينبغي للمجلس أن يجد سبلاً كفيلة بجعل عدم التعاون أكثر تكلفة. وينبغي أيضاً أن يوفر فضاء يمكن أن تُتبادل فيه تجارب وأمثلة عن نجاح التعاون.

47- وليس قبول الزيارات سوى بداية لعملية تعاون تشمل التحوار البناء أثناء الزيارة، واحترام الاختصاصات المتعلقة بالزيارة، وتنفيذ توصيات المكلفين بالولايات. وفي بعض الحالات، واجهت هذه الزيارات بالفعل تحديات تتعلق بحرية التنقل اللازمة للمكلفين بالولايات والوصول إلى الضحايا والمجتمع المدني المستقل في إطار من الخصوصية. وينبغي أن يأخذ تقييم تعاون الدول في الحسبان أيضاً الجوانب الأخرى من عمل الإجراءات الخاصة، مثل البلاغات وردود الدول عليها.

48- ومن دواعي القلق الشديد أن عدداً من المكلفين بالولايات تعرضوا مرة أخرى لاستهداف علني وشخصي بسبب اضطلاعهم بعملهم. وإذا كان المكلفون بالولايات يقبلون النقد، فإن الحدود

(3) تغطي المعلومات المتعلقة بالسنوات الخمس الماضية في هذا التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2014 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

تُتجاوز عندما يتعدى النقد عملهم إلى أشخاصهم. فالتحريض على الكراهية والعنف في حق المكلفين بالولايات أمر غير مقبول، وكذلك المحاولات الرامية إلى إسكاتهم من خلال رفع دعاوى قضائية عليهم. 49- وتُحدَّث بانتظام في موقع المفوضية الشبكي المعلومات المتعلقة بحالة الزيارات القطرية وما يتصل بها من طلبات.

ثالثاً- اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

50- في عام 2018، واصلت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة تيسير التنسيق فيما بين المكلفين بالولايات والتفاعل مع طائفة من الجهات المعنية. وواصلت جهودها الرامية إلى الاستجابة للطلبات المقدمة من المكلفين بالولايات وجهات معنية أخرى والعمل بوصفها الهيئة الرئيسية التي تمثل الإجراءات الخاصة، بسبل منها تدعيم بروز آلية الإجراءات الخاصة. وتعقد اللجنة اجتماعات وجهها لوجه ثلاث مرات في السنة.

51- وعقدت اللجنة مشاورات مع عدد كبير من الجهات المعنية، من بينها الأمين العام، وكبيرة المستشارين لشؤون السياسات، والمفوضة السامية، وعدد من كبار الممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومع المنسقين المقيمين، وأعضاء مجلس الأمن، وأعضاء لجنة بناء السلام، والدول أعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

52- وعُقدت اجتماعات مع رئيسة الجمعية العامة، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الثالثة، من أجل التوعية بالمسائل المتعلقة بالإجراءات الخاصة وإسهاماتها في العمليات الحكومية الدولية. وأرسلت لجنة التنسيق رسائل إلى رئيس اللجنة الثالثة، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، عن جملة من الأمور منها إدارة تفاعل المكلفين بالولايات مع اللجنة الثالثة. وإضافة إلى ذلك، تعاونت اللجنة مع الفريق الاستشاري في عملية اختيار المكلفين بالولايات.

53- وشاركت اللجنة أيضاً في اجتماعات شتى تتعلق بمجلس حقوق الإنسان وبمكانة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة ورئيستها أيضاً سلسلة من الاجتماعات مع الوفود ومجموعات الوفود لمواصلة الحوار وتوفير فضاء لمناقشة القضايا المتعلقة بالإجراءات الخاصة. وتُبذل جهود حثيثة لتبديد الشواغل التي أثارها الجهات المعنية، الأمر الذي أدى إلى إدخال تعديلات وتحسينات على الآلية. وعُقدت بانتظام اجتماعات مماثلة مع المجتمع المدني.

54- وفي أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2018، اجتمعت اللجنة في جنيف لمناقشة مسائل تتصل بآلية الإجراءات الخاصة ككل. وركزت على سير آلية الإجراءات الخاصة وما يتصل بها من مسائل، لا سيما حالات تضارب المصالح، واستقلال الإجراءات الخاصة، والبلاغات، وأعمال التهريب والانتقام، والاستهداف الشخصي للمكلفين بالولايات، والتعاون مع الدول الأعضاء، وحالة آلية الإجراءات الخاصة ومدى بروزها داخل الأمم المتحدة. وناقشت اللجنة أيضاً سبل تدعيم أثرها وزيادة بروزها. وإضافة إلى ذلك، واصلت تقديم إرشادات بشأن المسائل المتعلقة باستقلال الإجراءات الخاصة ومدونة قواعد سلوك أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وفقاً للإجراء الاستشاري الداخلي.

- 55- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اجتمعت اللجنة في نيويورك لتعزيز تواصلها مع النظراء في الأمم المتحدة. وركز الاجتماع على سبل زيادة تأثير أعمال الإجراءات الخاصة داخل المنظومة، وتدعيم تعاونها مع الهيئات الحكومية الدولية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، إضافة إلى إسهام المكلفين بالولايات في الارتقاء بمستوى حماية حقوق الإنسان من خلال الإصلاحات الحالية للأمم المتحدة.
- 56- وعملت اللجنة أيضاً على تنسيق الأنشطة والبيانات المشتركة المتعلقة بالمسائل القطرية والمواضيعية. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت الرئيسة في الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في 18 أيار/مايو 2018. وفي 28 آب/أغسطس 2018، شارك عضو في اللجنة في حوار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان غير الرسمي مع مجلس حقوق الإنسان.
- 57- وقدمت رئيسة اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي للإجراءات الخاصة (A/HRC/37/37)، الذي تضمن حقائق وأرقاماً بشأن الإجراءات الخاصة ومعلومات عن إنجازات آلية الإجراءات الخاصة (A/HRC/37/37/Add.1).
- 58- ونفذت اللجنة أيضاً طرائق الإفصاح عن الدعم الخارجي الوارد عن طريق المفوضية أو خارجها. وطلبت مرة أخرى إلى المكلفين بالولايات تقديم معلومات عما تلقوه من دعم خارجي في عام 2018. ووردت ردود من 67 مكلفاً بولاية، أشار 28 منهم إلى أنهم تلقوا دعماً خارجياً، في حين لم يتلق 39 منهم أي دعم من هذا النوع. وكان معظم الدعم عينياً، بما في ذلك المساعدة البحثية وإتاحة المؤسسات الأصلية استخدام مرافقها؛ ومالياً، مثل تمويل بحوث أو أنشطة محددة؛ وإدارياً. وورد الدعم المالي في معظم الحالات من الحكومات أو المؤسسات أو من الهيئات الأصلية للمكلفين بالولايات (انظر A/HRC/40/38/Add.1، الفصل الرابع عشر).

رابعاً- أعمال التهيب والانتقام

- 59- واصلت الإجراءات الخاصة معالجة قضايا تتصل بأعمال التهيب والانتقام في سياق عمل المكلفين بالولايات، وكذلك في سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجال حقوق الإنسان. واستخدم المكلفون بالولايات البلاغات والبيانات العامة والنشرات الصحفية والتقارير والاجتماعات مع الجهات المعنية المختلفة للتعبير عن قلقهم البالغ إزاء هذه الأفعال كلها.
- 60- وتضمن أحدث تقرير صادر عن الأمين العام بشأن أعمال التهيب والانتقام، قُدِّم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين (A/HRC/39/41)، 28 حالة جديدة - تتعلق بـ 18 دولة - عالجتها الإجراءات الخاصة، إلى جانب متابعة 20 حالة وردت في تقاريره السابقة استناداً إلى عمل الإجراءات الخاصة المستمر. وعالجت الإجراءات الخاصة أيضاً مسائل تتعلق بضمان إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة، وأعربت عن شواغل بشأن الدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

خامساً- اجتماع الإجراءات الخاصة الخامس والعشرون

- 61- عُقد اجتماع الإجراءات الخاصة الخامس والعشرون في جنيف في الفترة الممتدة من 4 إلى 8 حزيران/يونيه 2018 في سياق العديد من المبادرات والإصلاحات التي أجريت في الأمم المتحدة. لذا ركز الاجتماع على القضايا الاستراتيجية والسياساتية في ضوء التحديات التي تواجهها منظومة حقوق

الإنسان بوجه عام ومنظومة الإجراءات الخاصة بوجه خاص. وسعى المكلفون بالولايات إلى الارتقاء بأساليب العمل في عدد من المسائل التي تتجاوز الولايات، وأجروا مناقشات في هذا السياق بشأن مواضيع عدة، من بينها إجراء تقديم البلاغات، وقضايا الإعلام، والعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، والعمل مع الكيانات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، والإنجازات المستجدة، وأعمال الترهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وإصلاحات الأمم المتحدة الجارية. ونوقشت مسألة الوقاية مع المنسقين المقيمين، وممثل رفيع المستوى من مكتب بناء السلام، ومسألة الحماية مع ممثل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وممثلين عن هيئات التحقيق. وأجرى المكلفون بالولايات أيضاً مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وممثل رفيع المستوى من المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، ودول أعضاء، وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

62- ونُقلت رسالة من فيتيت مونتربورن، وهو مكلف سابق بولاية شارك في الاجتماع السنوي التأسيسي، احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاجتماع السنوي.

63- وأثنى الاجتماع على أسماء جاهانغير، العضو البارز في آلية الإجراءات الخاصة التي توفيت في شباط/فبراير. وكانت عملت مقرة خاصة معنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، ومؤخراً مقرة خاصة معنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

ألف- اللجنة التنسيقية

1- انتخاب أعضاء اللجنة التنسيقية للفترة 2018-2019

64- انتُخب المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، دانيوس بوراس، رئيساً للجنة التنسيقية. وانتُخت سيسيليا خيمينيس - داماري، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مقررةً للاجتماع السنوي وعضواً في اللجنة التنسيقية. والأعضاء الآخرون المنتخبون هم: باهامي توم نياندوغا، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال؛ وخوسيه غيفارا بيرموديس، الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ وأنيثا راماساستري، العضو في الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وستبقى رئيسة اللجنة التنسيقية، المنتهية ولايتها، كاتالينا دوفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عضواً في اللجنة خلال السنة المقبلة بحكم المنصب.

2- المباحثات والاستراتيجيات المتعلقة باللجنة التنسيقية للفترة 2018-2019

65- شجعت اللجنة على ما يلي، إضافة إلى مهامها ومسؤولياتها العادية المتعلقة بتنسيق الآلية، والعمل مع الدول وغيرها من الجهات المعنية، والحوار مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، ودعم استقلال الإجراءات الخاصة، وتوفير التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالإجراءات الخاصة: مواصلة عملها مع المجلس والدول الأعضاء بشأن عملية التعزيز الحالية وتمثيل مواقف الإجراءات الخاصة إزاء القضايا المثارة في هذا السياق؛ واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين جلسات التحاور؛ ومواصلة معالجة قضايا استهداف المكلفين بالولايات؛ ومواصلة معالجة القضايا المتعلقة بالأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ ومواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية، بمن فيها كبار المسؤولين، على إصلاح الأمم المتحدة؛ والارتقاء بمستوى التحاور مع الكيانات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها (مثل مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛

وزيادة التعاون مع المفوضية بشأن قضايا الإعلام، ومواصلة توضيح أساليب عملها للدول في هذا الصدد، وضمان اتباع الآلية هذه الإجراءات والأساليب باستمرار؛ واستكشاف سبل أخذ تعاون الدول أو عدمه في الحسبان بطريقة أفضل؛ ومواصلة إتاحة فضاء لجميع الأطراف المعنية من أجل التعاون بشأن قضايا الإجراءات الخاصة، وتجميع التجارب والأمثلة الجيدة ذات التأثير.

باء- القضايا المواضيعية وأساليب العمل

1- البلاغات

66- نظر المكلفون بالولايات في معايير ترتيب البلاغات حسب الأولوية وإمكانية تقديم رد توضيحي إلى المصادر بشأن قرار تناول بلاغ بالدرس ومتى يُعلن عن البلاغات المتعلقة بسنّ التشريعات ورسم السياسات. وقرروا أن تُعَمَّم البلاغات بعد انقضاء الأجل المحدد في 60 يوماً بواسطة قاعدة البيانات المتاحة للعموم، إضافة إلى أي رد وارد. وستُنشر البلاغات المتصلة بالتشريعات أو السياسات أو الممارسات، سواء سبق اعتمادها أو لا تزال مشاريعها قيد الدرس والتي لا تعتبر متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بعد 48 ساعة في الموقع الشبكي للولايات المعنية.

2- أعمال التهريب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

67- أُطلع المكلفون بالولايات على لحة عامة قدمها منسق اللجنة التنسيقية في الفترة 2017-2018، غابور رونا، عن تنفيذ طرائق التصدي للأعمال الانتقامية بمزيد من الفاعلية. وكانت الإجراءات الخاصة من بين أكثر الآليات تصدياً لحالات التهريب والانتقام على مر السنين، كما يتجلى من عدد البلاغات أو البيانات العامة أو النشرات الصحفية أو التقارير أو الاجتماعات التي تعالج هذه القضايا. وبالتشاور مع المكلفين بالولايات المعنيين، أثارت اللجنة المسألة مع جهات معنية متنوعة، بمن فيها الأمين العام، والمفوضة السامية، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، والمجتمع المدني.

68- وشدد المكلفون بالولايات خلال المناقشة على ضرورة وضع سجل كامل بالقضايا التي عالجها المكلفون بالولايات عن طريق البلاغات والتقارير والبيانات العامة وغيرها من الوسائل. وهذا من شأنه أيضاً أن يتيح إجراء تقييم شامل للأوضاع وتحديد الاتجاهات. ويجب إبلاغ المتعاملين مع الإجراءات الخاصة بالآليات المختلفة المتاحة لهم لتقديم ادعاءات. وينبغي مواصلة استكشاف التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه المسألة.

69- وكان خوسيه غيفارا بيرموديز هو المنسق المكلف بهذا الموضوع في اللجنة التنسيقية حتى 11 حزيران/يونيه 2018.

3- المسائل المتصلة بالنشرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي

70- ناقش المكلفون بالولايات قضايا شتى تتصل بالنشرات الصحفية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك طريقة توظيفها توظيفاً استراتيجياً، وكيفية التأكد من أن النشرات الصحفية الصادرة تعكس وجهات نظرهم بطريقة متوازنة، وكيفية التأكد من أن النظم الداخلية والتوجيهات المناسبة تُحترم بطريقة متسقة، بما في ذلك ما يتعلق بالوقت اللازم بين إرسال بلاغ وإصدار نشرة صحفية.

4- المسائل المتصلة بالزيارات الأكاديمية أو زيارات العمل

71- نظر المشاركون في الاجتماع في أفضل الممارسات المتعلقة بهذه الزيارات والمبادئ التوجيهية القائمة في هذا الصدد. وأكد المكلفون بالولايات الإجراءات الخاصة من جديد أن هذه الزيارات أداة رئيسية لتنفيذ ولاياتهم. واتفقوا أيضاً على أن إجراء هذه الزيارات ينبغي أن يحترم القواعد المتبعة التي تميزها عن الزيارات القطرية الرسمية، لا سيما فيما يتعلق بإبلاغ الحكومة عن وجودهم في البلد والاتصال بوسائل الإعلام.

5- التعاون مع السلطات الفعلية والجهات الفاعلة من غير الدول

72- ناقش المكلفون بالولايات تعاملهم مع السلطات الفعلية والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك كيفية الاضطلاع بذلك بطريقة متسقة. وسلّط الضوء على المبادئ الرئيسية في هذا السياق، خاصة ضرورة العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول على سدّ الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان، وكذلك مبادئ "عدم الإضرار" والتشاور والشفافية، من بين أمور أخرى. وينبغي أن يستند التعاون إلى تحليل رصين لمآلات التعاون مقابل عدم التعاون، والهامش السياسي للتعاون، والسمات الملموسة والوضع القانوني للسلطات الفعلية والجهات الفاعلة من غير الدول المعنية، والتدابير الممكنة للتعاون، والنتائج المتوقعة للتعاون. وألقي الضوء على الكيفية التي يمكن أن تستمر بها الإجراءات الخاصة في تمهيد الطريق أمام كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة للتعامل بمزيد من الفاعلية مع الجهات الفاعلة من غير الدول لسد الثغرات في حماية حقوق الإنسان.

6- التعاون مع آليات وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الحماية

73- أجرى المكلفون بالولايات مناقشة مع فولكر تورك، المفوض السامي المساعد لشؤون الحماية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويكر نيداي، الخبير الدولي المعني بأوضاع مناطق الكاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن كيفية توثيق التعاون بين الإجراءات الخاصة وكيانات وآليات الأمم المتحدة الأخرى، مع التركيز على دور الأمم المتحدة في ميدان الحماية. وأكد من جديد في مناسبات عدة دور الحماية الذي تضطلع به الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان بوجه عام. واستكشف الاجتماع كيفية الاستفادة المثلى من دور الحماية المشترك هذا من أجل استكشاف الطريقة التي يمكن بها دمج آليات وهيئات حقوق الإنسان، ولا سيما الإجراءات الخاصة، في معادلة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وفق منهجية معززة، وكيف يمكن للإجراءات الخاصة أن تسهم في الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الحماية. ودعت الإجراءات الخاصة إلى زيادة التعاون وتبادل المعلومات مع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من هيئات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

7- الوقاية والإنذار المبكر وبناء السلام

74- أجرى المكلفون بالولايات مناقشة مع بابلو دي غريف، المقرر الخاص السابق المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وأوسكار فرنانديز-تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، وكريستيان سالازار فولكمان، المنسق المقيم لبلير والسلفادور، وماري خوسيه توريس ماتشو، المنسقة المقيمة لملاوي، بشأن الوقاية والحفاظ على السلام، مع التركيز على دور الإجراءات الخاصة في هذا السياق. واستكشف الاجتماع أيضاً سبل تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة من أجل تحسين الوقاية. وتعد الوقاية والحفاظ على السلام من أولويات الأمين العام. وتشير التقارير الأخيرة عن الحفاظ على السلام والقرارات ذات الصلة إلى مجلس حقوق الإنسان أو آليات حقوق الإنسان أو حتى الإجراءات الخاصة. واستكشف المشاركون في الاجتماع كيفية الاستفادة المثلى

من هذه التقارير والقرارات ذات الصلة، والفرص التي أتاحتها هذه العمليات لاستكشاف سُبل إدراج أعمال حقوق الإنسان في النقاش وفق منهجية معززة، وكيف يمكن للإجراءات الخاصة بالإسهام في هذه العملية إسهاماً ملموساً. وينبغي أن تستمر الإجراءات الخاصة في إظهار العلاقات الحقيقية، في عملها، بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام وأهمية إجراء حوار أوسع وأشمل.

8- مناقشة إصلاح الأمم المتحدة

75- قدم الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام، فابريزيو هوكتشايلد، لمحة عامة عن الإصلاحات الرئيسية الثلاثة الجارية حالياً في نيويورك بشأن نظام التنمية ونظام الإدارة ونظام السلام والأمن. ولخص الأهداف المتداخلة للإصلاحات من منظور حقوق الإنسان في مسارين رئيسيين اثنين، هما: جعل المنظمة أكثر خضوعاً للمساءلة عن المعايير التي تتمسك بها خارجياً، وتعزيز أثر الأمم المتحدة على أصحاب الحقوق الذين يتعرضون كثيراً للتهميش.

76- وأشار الأمين العام المساعد أيضاً إلى تغييرات أخرى بعيدة المدى يجري تنفيذها لتكييف المنظمة مع تحديات عصرنا، مثل إنشاء مجلس استشاري مكون من ممثلين من الركائز الثلاث للأمم المتحدة من أجل إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن قضايا رئيسية، الأمر الذي يعني أن تؤخذ حقوق الإنسان دائماً في الحسبان في جميع عمليات صنع القرارات، وإنشاء ولاية للدفاع عن الضحايا من أجل تعزيز القدرة على التعامل مع عواقب الانتهاكات، وتطبيق السياسة الجديدة لحماية المبلغين عن المخالفات، وإنشاء وظيفة أمين عام مساعد لمكافحة الإرهاب ومنعه.

77- واستفاد المشاركون في مناقشة تأثير الإصلاح في طريقة معالجة الأمم المتحدة لقضايا الهجرة، والموازنة بين حقوق الإنسان والهواجس الأمنية في جهود مكافحة الإرهاب، والتعامل مع الحالات التي قد تؤدي إلى صراعات سياسية. وأوضحوا الدور الذي يمكن أن تؤديه الإجراءات الخاصة في مواصلة تعزيز حقوق الإنسان في المنظمة، وكيف يمكن أن ينطوي الإصلاح على تغيير في عنصر حقوق الإنسان ضمن عمليات حفظ السلام والوجود الميداني، وأوجه الترابط مع حملة "حقوق الإنسان أولاً". وأشاروا إلى أهداف التنمية المستدامة بوصفها مدخلاً جيداً للمحاورين الذين يترددون في التقيد بالالتزامات في ميدان حقوق الإنسان. وأشار إلى أن نظام المنسقين المقيمين الجديد يشكل فرصة ينبغي اغتنامها، ودُعيت الإجراءات الخاصة إلى الإسهام في هذه الخطوة.

9- التعاون مع الآليات الإقليمية

78- ركزت المناقشة على التعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضمن الإطار الرسمي لخريطة طريق أديس أبابا لعام 2012، والتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي ليس لديها بعد إطار رسمي يمكن أن يستند إليه التعاون. وقدم مفوضون من اللجنتين إحاطة إلى المكلفين بالولايات بشأن هياكل اللجنتين وكذلك الأنشطة المضطلع بها بمعية الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

79- وألقى المكلفون بالولايات الضوء على تجارب التعاون الإيجابية مع كلتا اللجنتين، وشددوا على الحاجة إلى مزيد من التعاون في مجال الزيارات القطرية من أجل مواءمة المنظورات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأعرب كل من اللجنة الأفريقية ولجنة البلدان الأمريكية عن استعدادهما للعمل بشكل أوثق على تنظيم الزيارات، بما فيها الزيارات المشتركة.

جيم- المشاورات مع الجهات المعنية

1- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

80- ركز الحوار بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة على التحديات الخارجية التي تواجه منظومة حقوق الإنسان عموماً، والإجراءات الخاصة خصوصاً. وكان الهدف إجراء مناقشة استراتيجية بشأن السياق الدولي وأثره على حقوق الإنسان. ونوقش أيضاً تأثير الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، لا سيما مكانة منظومة حقوق الإنسان ودورها داخل الأمم المتحدة في ضوء تلك الإصلاحات المقترحة. واستكشفت المناقشة كيف يمكن للمكلفين بالولايات والمفوضية توحيد الجهود في التصدي للتحديات الحالية التي تواجه منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

2- رئيس مجلس حقوق الإنسان

81- سلط رئيس المجلس الضوء على قيمة عمل الإجراءات الخاصة وأهميته. وقدم بعض المعلومات الأساسية عن إجراءات تعزيز الكفاءة التي اتخذها المجلس بسبب ضيق الوقت وشح الموارد. وأشار إلى أن المبدأ هو جعل المجلس أحسن إدارة وأكثر تركيزاً على النتائج في الأجل الطويل. ومن أجل تحديد التدابير الطويلة الأجل لجعل المجلس أكثر فاعلية، عُيِّن ستة ميسرين متشاركين. ويعمل هؤلاء الميسرون ضمن ثلاثة مسارات لتحديد المقترحات المتعلقة بتحسين برنامج عمل المجلس وترشيد القرارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

82- ورحبت رئيسة اللجنة التنسيقية بالاجتماعات المنتظمة بين اللجنة ورئيس المجلس. وأعربت أيضاً عن تقديرها الدعم المقدم من الرئيس إلى الإجراءات الخاصة. وشدد المكلفون بالولايات على ضرورة ضمان عدم إضعاف العمل الأساسي للمجلس في عملية تحقيق الكفاءة والترشيد، خاصة فيما يتعلق بأهمية جلسات التحاور وفهم مغزى ترشيد القرارات (مثل تمويل التوصيات ومتابعتها). ونُجِّت في المناقشات أيضاً المسائل المتعلقة بالأعمال الانتقامية التي يواجهها الأشخاص الذين يتعاونون مع الإجراءات الخاصة والتدابير التي اتخذها الرئيس في هذا الصدد.

3- الدول الأعضاء

83- افتُتِح الحوار ببيانات أدلى بها الممثل الدائم لتايلند، سيك واناميشي، والممثلة الدائمة للمكسيك، سوكورو فلوريس لييرا، ونائب الممثل الدائم لبلجيكا، كارل داين. وعرض الممثل الدائم لتايلند تجربة بلده في مجال الزيارات القطرية للفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، معتبراً أنها تُشكِّل مثلاً على التعاون الإيجابي. وأكد الممثل الدائم أن مفتاح هذا التعاون الإيجابي يكمن في توطيد الثقة والتعاون، وانتهاج نهج طويل الأجل، والتحلي بعقلية منفتحة وبناءة. وتطُرقت الممثلة الدائمة للمكسيك إلى التقارير المواضيعية والزيارات القطرية والبلاغات، وأثارت شواغل وأبرزت ممارسات جيدة تتعلق بالمكلفين بالولايات والدول على حد سواء. وأدلى نائب الممثل الدائم لبلجيكا ببعض الاستنتاجات المتصلة بإجراء الزيارات القطرية، بما فيها نصائح لإعداد الزيارات واقتراحات بشأن سلوك المكلفين بالولايات.

84- وفي الحوار الذي أعقب ذلك، أعرب جميع المشاركين عن التزامهم بالتعاون والحوار وأهمية إسهامات الإجراءات الخاصة في تعزيز حقوق الإنسان. وأعربت الدول عن شواغلها، بما في ذلك بشأن كثرة طلبات الإسهام أو طلبات الزيارات القطرية التي تصلها في بعض الأحيان، وضرورة التقيّد

بمدونة قواعد السلوك، وضرورة ضمان موثوقية المعلومات الواردة والمعتمد عليها، وأهمية متابعة الزيارات القطرية. وتحدث المكلفون بالولايات أيضاً عن بعض التحديات، بما فيها عدم الرد على البلاغات وعلى طلبات الزيارة القطرية، والقيود المفروضة على الزيارات، وقمع المجتمع المدني. وشجعت دول عدة نظيراتها على توجيه دعوات دائمة إلى الإجراءات الخاصة، والتعاون مع جميع الولايات بغض النظر عن موقفها الأولي منها، واتخاذ إجراءات صارمة بشأن الأعمال الانتقامية.

4- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

85- أعرب ممثلو منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم لعمل الإجراءات الخاصة، لا سيما في البيئة الصعبة الحالية للدفاع عن حقوق الإنسان. وذكر ممثلو عدد من المنظمات أنهم لاحظوا، بالإضافة إلى الاعتداءات والانتقامات التي تطل المتعاونين مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، أن المكلفين بالولايات أنفسهم يتعرضون للاستهداف بشكل متكرر. وأشار أعضاء المجتمع المدني تحديداً إلى الممارسات الجيدة التي شهدوها في بعض الولايات واللجنة التنسيقية. فعلى سبيل المثال، أعربوا عن امتنانهم للجهود التي بذلها بعض المكلفين بالولايات لتوثيق التعاون مع الدول الأعضاء من خلال نشر تقارير الرصد، وإصدار بلاغات المتابعة، وإدراج تصريحات حول عدم التعاون في العروض الشفوية. وإضافة إلى ذلك، أُشيد بمبادرات اللجنة التنسيقية، مثل رسالتها الأخيرة إلى مجلس الأمن.

86- ووجه ممثلو منظمات المجتمع المدني الانتباه خاصةً إلى مسألة عدم تعاون الدول مع الإجراءات الخاصة وقدموا توصيات بشأنها. وأوصت بعض المنظمات بأن تنظر الإجراءات الخاصة في زيادة بروزها من خلال المشاركة بنشاط أكبر في وسائل التواصل الاجتماعي وعبر منتديات التواصل الأخرى. وتُطرح أيضاً إلى مسألة آجال نشر البلاغات وتقارير الزيارات القطرية.

87- وشكر المكلفون بالولايات المجتمع المدني على الدعم المتواصل الذي يقدمه إليهم في سياق اضطلاعهم بولايتهم والتضامن الذي يبديه عند تعرضهم للاستهداف الشخصي. ولفتوا الانتباه إلى مخاوفهم المشتركة إزاء الأعمال الانتقامية والترهيب اللذين يتعرض لهما المدافعون عن حقوق الإنسان وسلطوا الضوء على مجالات وأنشطة التركيز المقبلة. وأوضح المكلفون بالولايات بعض القيود التقنية التي تؤثر على آجال نشر التقارير والمشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي.